بيان صحافي صادر عن خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان يحثّون فيه السلطات الإسرائيلية على العدول عن إدانة عامل الإغاثة الفلسطيني محمد الحلبي المسجون بسبب "اتهامات مزعومة مرتبطة بالإرهاب"، وعلى ضمان الإفراج الفوري عنه*

٢٠٢٣/٩/٦

حثّ عدد من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، السلطات الإسرائيلية على العدول عن إدانة عامل الإغاثة الفلسطيني محمد الحلبي المسجون بسبب "اتهامات مزعومة مرتبطة بالإرهاب، وعلى ضمان الإفراج الفوري عنه.

وقال بيان صحفي صادر عن الخبراء** الأمميين المستقلين إن إدانة السيد الحلبي والحكم عليه بالسجن لمدة ١٢ عاماً، يقومان على إجراءات معيبة للغاية وانتهاكات صارخة للحق في المحاكمة العادلة.

وذكر الخبراء أن ذلك يشمل عدم تقديم أدلة ضده في محكمة علنية، والاستخدام المكثف للأدلة السرية، وجلسات الاستماع المغلقة، والاتصال المُقيد مع محاميه، والقيود المشددة على المحامي في تحضير دفاعه، والفشل في محاكمته دون تأخير مبرر.

وقال الخبراء إن إسرائيل، بإدانة وسجن السيد الحلبي، لم تحقق هدف ردع الأعمال الإرهابية ولكنها بذلك الفعل تنتهك القانون الدولي وتفاقم البيئة القسرية التي يعيش فيها الفلسطينيون تحت الاحتلال من خلال استخدام قانون "مكافحة الإرهاب" لمعاقبة وإسكات الفلسطينيين الذين يمارسون حقوق الإنسان والأعمال الإنسانية المشروعة.

وذكر بيان الخبراء أن الحلبي، المدير السابق لمكتب منظمة "الرؤية العالمية World Vision" في غزة، اعتُقل في حزيران/يونيو عام ٢٠١٦ بعد اتهامه بتحويل ملايين الدولارات من أموال الأنشطة الإنسانية إلى جماعات مسلحة في غزة.

وأشار البيان إلى تقارير أفادت بتعرض الحلبي، أثناء فترة احتجازه قبل المحاكمة التي امتدت لست سنوات، إلى الحبس الانفرادي وادعاءات بإساءة المعاملة قد تصل إلى التعذيب والإكراه لإجباره على الإدلاء باعترافات.

---

* **المصدر:** أخبار الأمم المتحدة
https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123402

** **الخبراء هم:**
المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والمقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين.

وقال الخبراء إن الادعاء لم يقدم أي دليل يدعم التهم الموجهة ضد الحلبي. وذكروا أن تحقيقا أجرته وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية وتدقيقا طلبته منظمة "الرؤية العالمية" لم يجدا أي دليل على قيامه بتحويل أي أموال خيرية.

وقال خبراء الأمم المتحدة إن احتجاز الحلبي الطويل قبل المحاكمة وتكرار تأجيل جلسات الاستئناف، كل ذلك يظهر "التجاهل الصارخ للحق في المحاكمة العادلة".

وحثوا السلطات الإسرائيلية على احترام حق الحلبي في المحاكمة النزيهة، وتعويضه في حال تبرئته.

وذكر البيان الصحفي أن الخبراء أعربوا في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ عن قلقهم لحكومة إسرائيل بشأن قضية محمد الحلبي إلا أنهم لم يتلقوا أي ردّ بهذا الشأن حتى الآن.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/